

## المحتويات

ص

- ٢ أ.د. ذنون الطائي اسرة آل الفخري ودورهم الثقافي في الموصل (١٧٤٣-٢٠٠٠)
- ٥ م. هناء جاسم السبعوي قراءة في دراسة تقييمية لتجربة التأهيل المهني المجتمعي للمعوقين في محافظة نينوى
- ٩ م. عبد الرزاق صالح محمود الحراك الاجتماعي وتدابيراته على المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل)
- ١٤ م. مرح مؤيد حسن الحياة الاجتماعية في الموصل (١٨٢٤-١٩١٨م)

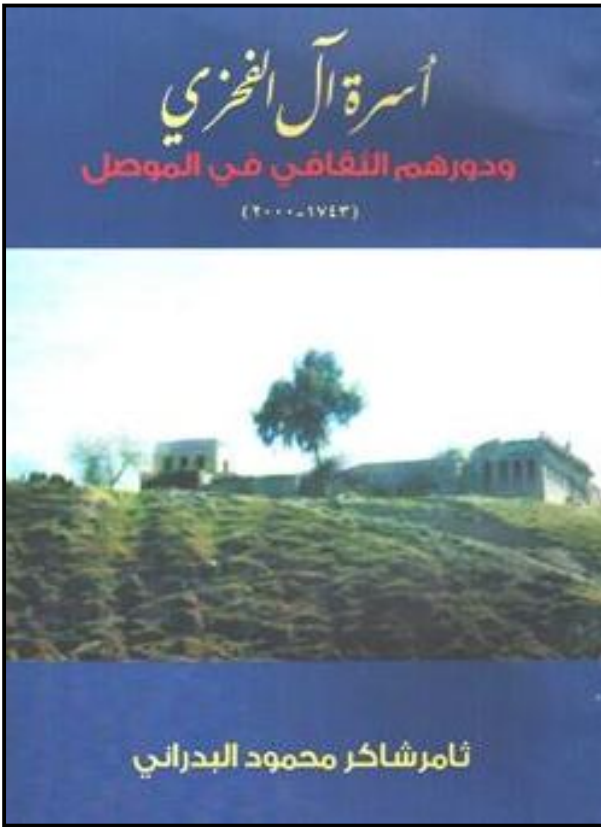
# اسرة آل الفخري

ودورهم الثقافي في الموصل (١٧٤٣-٢٠٠٠)

## أ.د. ذنون الطائي

مؤلف جديد صدر حديثاً للباحث ثامر شاكر محمود البدراني، والكتاب بالاصل رسالة ماجستير قدمت الى قسم التاريخ، كلية الاداب ٢٠١٢. باشراف الاستاذ الدكتور ذنون الطائي ونالت تقدير جيد جداً.. ويقع الكتاب بـ ٢٢٠ صفحة فضلاً عن قائمة المحتويات.

وتعد اسرة آل الفخري احدي ابرز الاسر الموصلية التي لعبت ادواراً مهمة في



الحياة الفكرية والدينية والثقافية، من خلال رجالاتها واسهاماتهم في مجال الافتاء والقضاء واغنائهم للمشهد الادبي، وحتى السياسي، فهي اسرة منتجة معرفياً وقديمة في مدينة الموصل، والمتصفح لهذا الكتاب يلحظ دون عناء، عدداً من رجالاتها الاكفاء ونتاجاتهم منذ النصف الثاني للقرن الثامن عشر، اذ تركوا بصمة واضحة في مجالات عملهم، مما يدل على عمق عطائهم والتزامهم ودأبهم على خدمة ابناء جلدتهم.

وفي الحقيقة فقد ضم

الكتاب خمسة فصول بعد التمهيد، الاول حمل عنوان: (مهام الافتاء في الموصل واسهامات اسرة آل الفخري فيه منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر) متناولاً فيه خمسة شخصيات حيث شكل المفتون قطاعاً مهماً في الحياة التشريعية الإسلامية الى جانب منصب القضاة.

اما الفصل الثاني، فكان عنوانه: (علماء الدين في أسرة آل الفخري منذ القرن التاسع عشر وإسهاماتهم في التعليم الديني)، حيث امتازت الموصل في القرن التاسع عشر بوحدة الثقافة العامة والمعرفة الادبية، وركز الفصل على رجالات الأسرة المتخصصين في العلوم الدينية وإسهاماتهم في إنارة المجتمع بأرائهم وأفكارهم وطروحاتهم.

في حين جاء عنوان الفصل الثالث، (إسهامات أسرة آل الفخري في النظام القضائي في الموصل خلال القرن العشرين)، الذي كرس لإيضاح جهود خمسة من ابرز قضاة الأسرة وإسهاماتهم الفقهية والفكرية، والتركيز على ابرز الشخصيات التي شغلت منصب القضاء وأعمالهم ووظائفهم التي شغلوها.

اما الفصل الرابع، فحمل عنوان (النشاط الثقافي والادبي لاسرة آل الفخري منذ القرن الثامن عشر وحتى القرن العشرين) متناولاً لجهود ٨ من ابرز الادباء والمهتمين بالخط العربي والادب والشعر والفنون في اسرة آل الفخري.

فيما ختم الفصل الاخير وهو الخامس بعنوان (الاسهامات العلمية والتطبيقية لأسرة الفخري منذ القرن الثاني عشر وحتى القرن العشرين) مسلطاً الضوء على جهود ١٢ شخصية في التخصصات العلمية والاكاديمية والهندسية والتربوية، ممن قدموا خدماتهم للمجتمع الموصل والعراقي حتى مطلع القرن العشرين. وقد ختم الكتاب بالخلاصة والملاحق وقائمة المصادر.

ولابد من الاشادة بالجهود التي بذلها الباحث ثامر شاكر البدراني في التنقيب والبحث في تاريخ الاسرة وفي اطار عنوان البحث الموسوم (اسرة آل الفخري ودورهم الثقافي في الموصل ١٧٤٣-٢٠٠٠). وتم تحديد سنة ١٧٤٣ وهي الفترة الخصبة في تاريخ الموصل وهي صفحة لامعة في الدفاع عن ثرى الوطن. ضد الهجمة الشرسة التي قادها نادرشاه. اذ برزت فيها شخصية المفتي يحيى افندي الفخري في المراسلات التي جرت بين الطرفين، وبما ان عطاء اسرة آل الفخري لما يزل حتى الان. فقد تم اختيار سنة ٢٠٠٠م لانتهاة الفترة موضوعة البحث. اذ تنوعت مصادر الموضوع بين المخطوطات والسجلات والأوراق الشخصية، والوثائق غير المنشورة، وأخرى رسمية، فضلاً عن الصحف والمقالات والأبحاث والرسائل والاطاريح الجامعية، والمقابلات الشخصية. فكانت جهود الباحث مكلفة بالظفر، إذ أبدى أفراد أسرة آل الفخري تعاوناً منقطع النظير، كيف لا والموضوع يتعلق بأسرتهم، وبشكل خاص السيد محمد توفيق نعمان الفخري، الذي لم

يدخر وسعاً في تقديم كل ما بحوزته من معلومات واوراق وسجلات تتعلق بتاريخ الاسرة  
وانشطتها المتعددة.

وفي الحقيقة فان الموضوع المبحوث تجنب الخوض في الجانب السياسي مكتفياً  
بالعطاء الثقافي للأسرة، والذي ميزها في عموم نتاجاتها على مر التاريخ الحديث  
والمعاصر، إذ تم حصر (٤٠) شخصية تنوعت اساليب نتاجاتهم في مجالات الحياة  
المتعددة.

انني على يقين بأن القارئ الكريم، سيجد في هذا الكتاب الفائدة المتوخاة منه،  
وهي متعة القراءة والاطلاع على صفحات من تاريخ اسرة عريقة في مدينة الموصل، يمثل  
تاريخها جزءاً من تاريخ مدينة الموصل العام. متمنياً للباحث ثامر شاكر محمود البدراني  
كل التوفيق في حياته العلمية.

# تجربة التأهيل المهني المجتمعي للمعوقين في محافظة نينوى

## - دراسة ميدانية -

### م. هناء جاسم السبعوي

قدمت الدراسة الباحثة منى شاكر محمد لنيل شهادة الماجستير في قسم الاجتماع/كلية الآداب بجامعة الموصل لعام ٢٠٠٢، تكونت الدراسة من (١٠٥) صفحة، حاولت الباحثة أن تتناول في دراستها مشكلة الإعاقة بوصفها مشكلة رئيسة من المشكلات ذات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية في التأهيل المهني والاجتماعي للمعوقين، ذلك إن مشكلة الإعاقة تعد من المشكلات الاجتماعية التي تعاني منها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء رغم التباين في الإمكانيات المادية واختلاف أعداد المعوقين بين البلدان المختلفة.

وبما أن مشكلة الإعاقة لها أبعادها التي ذكرناها أنفاً ولاسيما في ظل تزايد أعداد المعوقين بسبب الكوارث والحروب، من هنا فإن العمل من أجل إيجاد برامج ومشاريع لتأهيل المعوقين ودفعهم للاندماج في الحياة الاجتماعية، حظي باهتمام العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ويعد مشروع التأهيل المهني المجتمعي في محافظة نينوى واحداً من المشاريع الرامية إلى تأهيل المعوقين ومساعدتهم في التكيف الاجتماعي، وهذا المشروع شأنه شأن أي مشروع أو تجربة أخرى بحاجة إلى تقويم لوقوف على نقاط القوة والضعف فيه وبيان الجوانب الإيجابية المتحققة من تطبيقه، وفي الوقت نفسه التعرف على الجوانب السلبية التي تقف أمام تنفيذ هذا المشروع وتحول دون وصوله إلى أهدافه.

لقد احتوت الدراسة على بابين، الباب الأول الجانب النظري وتضمن ثلاثة فصول ضم الفصل الأول مبحثين تناول المبحث الأول الإطار المنهجي للبحث والذي يضم مشكلة الدراسة، هدف الدراسة، أهمية البحث، في حين تناول المبحث الثاني تحديد المفاهيم والمصطلحات التي وردت ضمن البحث وهي المعوق، التأهيل، التأهيل المجتمعي، التكيف الاجتماعي. أما الفصل الثاني فقد تناول الدراسات السابقة والتي ضمت ثلاث دراسات عراقية وعربية ودراستان أجنبية.

أما الفصل الثالث فقد تناول رعاية المعوقين وتأهيلهم واشتمل على مبحثين تناول المبحث الأول منه التطور التاريخي لرعاية المعوقين وتأهيلهم فقد تفاوتت النظرة تجاه

المعوقين مابين المجتمعات، ففي مصر الفرعونية كانت تقر بحقهم في العيش إلا أنها كانت تعزلهم عن المجتمع، لقد كان المعوق يشعر في بعض الفترات التاريخية الماضية ردود فعل اجتماعية سلبية تجعله أكثر انعزلاً عن المجتمع وأكثر انكماشاً على نفسه ومن ثم كانت مشكلاته شديدة التعقيد وإذا نظرنا إلى تراث الإغريق ونسقهم الاجتماعي نجد أسلوباً اتخذوه يساير فلسفتهم آنذاك في النظرة إلى الحياة، أما الديانة البوذية في الصين كانت تنظر إلى جعل المعوقين سمعياً أبناء "بوذا" وأوصت بتقديم العون لهم ومساعدتهم تقريباً لأبيهم "بوذا" إذ كان ملوك الصين يوصون بهم وأقاموا لهم أول معاهد سمعية للعناية ممن أصابهم من العجز الجسمي أو الحسي، وفي خضم هذا الصراع الاجتماعي جاءت الأديان السماوية لتؤكد على ضرورة الاهتمام بالمعوقين وبالمرضى، كما نادت الديانة المسيحية إلى رعاية المعوقين بكل فئاتهم، أما الدين الإسلامي فقد اقر مبدأ الرعاية والذي يعد واجباً دينياً وهو تطبيق لمبدأ التكافل الاجتماعي في الإسلام إلى الاهتمام بهذه الفئة من الناس وحسن معاملتهم أو رعايتهم، وخصص العناية بهم من خلال الآيات القرآنية التي ذكرت في القرآن الكريم.

أما المبحث الثاني فقد تناول تجربة التأهيل المهني للمعوقين أو تجربة (تأهيل قاعدة المجتمع) تطرقت الباحثة فيه إلى المشروع الذي بدأ في شهر حزيران من عام (١٩٩٥) كان عنوان المشروع (إعادة تأهيل العاجزين مهنياً) الهدف منه تطوير خدمات إعادة التأهيل المهني وتقديم منهاج تأهيل قاعدة المجتمع وذلك من خلال إنشاء مشاريع ذات طابع السلفة المصغرة أو (الدين المصغر) بوصفه البديل المؤثر في دعم العاجزين، وعلى ضوء ذلك فقد تبنى العراق هذا المشروع من خلال وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وبالتعاون مع منظمة العمل الدولية الدولية، والمكتب الإقليمي للدول العربية وقد ركز المشروع على تطوير معاهد التأهيل المهني للمعوقين في العراق وعددها (٥) معاهد.

بدأ العمل بهذه المشاريع في بغداد في عام (١٩٩٧) وفي البصرة بتاريخ (١٩٩٨) وفي منتصف عام (٢٠٠٠) تم إضافة محافظتين إلى المشروع وهي (بابل وكربلاء)، كما أضيفت في عام (٢٠٠١) محافظة القادسية. في نينوى فقد بدأ المشروع بتاريخ (١٩٩٧). بدأ البرنامج فيها بتشكيل لجنة محلية للتأهيل المجتمعي لعدد من ممثلي الجهات ذات العلاقة برعاية المعوقين فيها، حيث بدأ المشروع بلقاء أولي مع المشمولين (المعوقين) فضلاً عن تهيئة دورة تأهيلية ووضع ضوابط لكل اللجان ومتابعة أعمال اللجان الفرعية والكشف بعد ذلك على السلبيات والايجابيات للعمل في الفترة السابقة، وبعدها

يحدد العمل المناسب للمعوق، وقد اعتادت مؤسسات الرعاية الاجتماعية تقديم خدماتها في مراكز المدن الكبيرة والمحافظات مما حرم الكثير من أبناء القرى والأرياف من هذه الخدمات لصعوبة الحصول عليها، لذا بدأت فكرة المشروع كتجربة جديدة وانتقال خدماتها إلى الريف، حيث وقع الاختيار على قرية (قبر العبد) في محافظة نينوى نظراً لموقعها الجغرافي وتم تطبيق البرنامج فيها وذلك عن طريق القيام بزيارات أولية من قبل وحدة الدمج الاجتماعي إلى القرية. فضلاً عن إقامة هذا المشروع في الإقضية ومنها قضاء حمام العليل لإجراء التسهيلات اللازمة لإقامة المشروع والعمل به، وقد تضمن المشروع تنظيم ندوات ولقاءات ثم تشكيل لجنة محلية من التأهيل المجتمعي يرأسه شيخ العشيرة ويشترك فيها أفراد القرية لمساعدة المعوقين في إنشاء مشاريع فردية تعمل على مساعدة المعوقين.

أما الباب الثاني فقد تناول الدراسة الميدانية والذي تكون من ثلاثة من ثلاثة فصول فقد تناول الفصل الرابع منه الأطر المنهجية والتي شملت منهجية البحث فقد اعتمدت الباحثة على منهجي المسح الاجتماعي بطريقة الحصر الشامل لمجتمع البحث والمنهج التاريخي، أما عن مجتمع الدراسة فقد بلغ (١١٣) معوق بواقع (٩١) من الذكور و(٢٢) من الإناث، كما ضم مجالات البحث، وأدوات البحث فقد اعتمدت الباحثة على الاستبانة والمقابلة والملاحظة كأدوات رئيسة في الدراسة إلى جانب فرضيات الدراسة والوسائل الإحصائية.

أما الفصل الخامس فقد تناول عرض وتحليل متغيرات البحث الميداني واشتمل على مبحثين تناول المبحث الأول منه البيانات العامة التي تخص عينة البحث، فيما تناول المبحث الثاني البيانات الخاصة والذي توزع على أربع محاور وهي المحاور النفسي، المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي، المحور الإداري.

وأخيراً تناول الفصل السادس مناقشة البحث وأهم النتائج التي توصل إليها البحث، فقد توصلت الدراسة إلى أن المشروع حقق غايته في تحسين الوضع الاجتماعي للمعوقين ويسر لهم سبل الاندماج في الحياة الاجتماعية.

ففي الجانب النفسي حقق المشروع علاقات إيجابية تمثلت في زيادة ثقة المعوق بإمكاناته وقدراته، إذ منح المعوق فرصة لكي يجرب قدراته ويكتشف ما لديه من طاقات ، وقد ترتب على ذلك تغيير في نظرتة إلى نفسه وإلى الحياة الاجتماعية، فبعد أن كان

المعوق يعيش حالة الملل والضجر أصبح بفعل المشاركة بالمشروع إيجاد فرصة للعمل فضلاً عن الإسهام في الشعور بالأطمئنان النفسي لدى المعوق.

أما في الجانب الاجتماعي، فقد ساهم المشروع في تحسين الوضع الاجتماعي للمعوق من خلال تيسير العلاقات الاجتماعية وتوفير فرصة لإقامة مثل هذه العلاقات والتفاعل مع الآخرين، مما سهل عملية الدمج الاجتماعي للمعوق وتخليصه من حالة العزلة والرفض الاجتماعي الذي كان يعيشه في السابق وما يترتب على ذلك من نظرة سلبية من قبل الآخرين.

أما في الجانب الاقتصادي فقد حقق الانضمام إلى المشروع نقلة في الحياة الاقتصادية للمعوق، وكان لذلك دور في تحسين مستوى معيشته وأفراد أسرته ، ذلك لان المشروع وفر فرصة عمل وبذلك أصبح للمعوق مورد مالي كان له تأثيره الواضح في تحسين الدخل للمعوق وأسرته.



# الحراك الاجتماعي وتداعياته على المجتمع العراقي بعد الاحتلال (دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الموصل)

م. عبد الرزاق صالح محمود

تقدم بهذه الدراسة الطالب وليد عطا الله عبد الله الحديدي في عام ٢٠١٠ إلى مجلس كلية الآداب/ جامعة الموصل كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علم الاجتماع، وكانت الدراسة تحت إشراف الأستاذ المساعد الدكتور عبد الفتاح محمد فتحي المشهداني، وتكونت من (١٤٦) صفحة توزعت في بابين نظري وميداني، أما الباب النظري فقد اقتصر على الأربعة فصول الأولى، في حين تمثل الباب الميداني في الفصلين الخامس والسادس.

تضمن الفصل الأول من الدراسة على الإطار النظري والمرجعي، وكان في ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول مشكلة الدراسة وأهميتها وأهدافها التي تحددت بـ(١) - التعرف على مدى دور الاحتلال الأمريكي في إحداث حراك اجتماعي داخل المجتمع العراقي، ٢- معرفة أشكال وطبيعة الحراك الاجتماعي الحاصلة في فترة الاحتلال الأمريكي للعراق، ٣- توضيح ما إذا كان الحراك الاجتماعي بعد الاحتلال متواز أو غير متواز، ومدى تأثيره أو عدم تأثيره على طبيعة البناء الاجتماعي، وقد تحدد المبحث الثاني بمفاهيم الدراسة وهي (الحراك الاجتماعي، الطبقة الاجتماعية، التدرج الاجتماعي، الدور الاجتماعي، المكانة الاجتماعية، الاحتلال العسكري)، في حين اشتمل المبحث الثالث على الدراسات السابقة وكانت في دراستين إحداهما عراقية والأخرى عربية وهما بحسب الترتيب (التراتب والحراك الاجتماعي في مدينة بغداد من خمسينات القرن وحتى ثمانيناته، للدكتورة سوسن نايف عدوان، في المجتمع العراقي عام ١٩٩٦)، و(دور التعليم في الحراك الاجتماعي للمرأة العاملة، للدكتورة فاطمة عنافرة والدكتور محمد الخوالدة، في المجتمع الأردني والمنشورة في مجلة جامعة دمشق، المجلد الثالث والعشرون، العدد الأول، عام ٢٠٠٧).

وقد أعطى الباحث في الفصل الثاني من دراسته فكرة نظرية عن البناء الاجتماعي، إذ أعطى نظرة مفاهيمية عن البناء الاجتماعي، ثم علاقة الفرد بالبناء الاجتماعي، ثم الحديث عن النظم الاجتماعية ومكوناتها بصورة مفصلة بما تتضمنه من

قراءات موصلية - العدد (٢٦) جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ / نيسان ٢٠١٣ م

(المكانة والدور، السلطة والنفوذ، العلاقات والتفاعل)، فضلاً عن إعطاء صورة عن البناء الاجتماعي لمجتمع مدينة الموصل انطلاقاً من جغرافيتها وتسميتها، ومروراً بالتركيبية الاجتماعية للمجتمع، وانتهاءً بالبناء الاجتماعي المكون من المؤسسات الأسرية والاقتصادية والدينية والسياسية.

وقد اقتصر الفصل الثالث على موضوع التدرج الاجتماعي بصورة عامة، ثم توضيح أشكال التدرج الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ والتمثلة بـ(النظام الطبقي العبودي، النظام الطبقي الطائفي، والنظام الطبقي الإقطاعي)، ثم أوضح الباحث أبرز عوامل التدرج الاجتماعي ومنها (الدخل والملكية، المهنة، المستوى التعليمي أو التعليم)، فضلاً عن إعطائه صورة عن أبرز نظريات التدرج الاجتماعي من جهات نظر (كارل ماركس، ماكس فيبر، ولويد وارنر)، ثم يوضح صورة التدرج الاجتماعي في الإسلام.

أما الفصل الرابع من الدراسة فقد أوضح ماهية الحراك الاجتماعي وأشكاله بصورة مفصلة، وحاول الباحث في هذا الفصل أن يوضح أنماط الحراك الاجتماعي وتحدث فيه عن (نمط الحراك المهني، نمط الحراك المكاني، ونمط الحراك الفكري)، ثم يتبعها بتفصيل لعوامل الحراك الاجتماعي والتي حددها في (الهجرة، التعليم، التحولات السياسية، العوامل الاقتصادية).

ومثلَّ الفصل الخامس مدخلاً منهجياً للباب الميداني، إذ تضمن منهجية الدراسة المتمثلة بمنهج المسح الاجتماعي والمنهج الاستقرائي، وكانت الاستبانة والملاحظة من أدوات جمع البيانات في الدراسة، وتضمن الفصل كذلك عينة الدراسة ومجالاتها وفرضياتها والوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات والمعلومات.

وقد اقتصر الفصل السادس على ثلاثة مباحث، إذ تناول الأول منها تحليل البيانات الأولية وهي (الجنس، العمر، الاتحار الاجتماعي، المستوى التعليمي، الدخل الشهري، منطقة السكن السابقة، منطقة السكن الحالية، المهنة السابقة، المهنة الحالية).

في حين ناقش المبحث الثاني البيانات الاجتماعية الخاصة بالدراسة وكانت في أربعة محاور هي (المحور الاجتماعي، المحور السياسي، المحور الاقتصادي، المحور الثقافي)، أما المبحث الثالث فقد نوقشت فيه فرضيات الدراسة.

ثم أوضح الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في عمله الميداني، بحديثه أولاً عن توزيع وتصنيف البيانات الأولية لأفراد العينة وعلاقتها بمعطيات الدراسة، ثم تركز عمله ثانياً على تحليل ومناقشة البيانات الاختصاصية، وقد أشار معظم أفراد العينة في المحور الاجتماعي إلى وجود تأثير للاحتلال الأمريكي على ظاهرة الحراك الاجتماعي، وأوضحوا أن قوة الحراك الاجتماعي بعد الاحتلال غير متساوية من حيث التأثير في جوانب المجتمع، وقد كان الجانب السياسي كما أوضحت النتائج هو أكثر الجوانب عرضة للحراك الاجتماعي ثم يليه الجانب الاقتصادي فالاجتماعي فالثقافي، وقد بين أفراد العينة وجود أفراد في المجتمع تغيرت مكانتهم الاجتماعية بعد الاحتلال، وقد كانت زيادة الرواتب أحد أسباب تغير مكانة الأفراد الاجتماعية بعد الاحتلال، ثم فقدان الوظيفة، ثم الدخول في الأحزاب السياسية.

وأوضح معظم أفراد العينة أنهم يعرفون أشخاصاً احتلوا مكاتب اجتماعية ووظيفية لا يستحقونها بعد الاحتلال، وذكر الباحث أن أهم السبل التي أوصلتهم إلى هذه المراكز هي انتمائهم للأحزاب السياسية، ثم المعاملات غير المشروعة كالسرقة والرشوة والفساد الإداري، ثم وصولهم عن طريق وظائف هم غير مؤهلين لها.

وفي توضيح عن أن للحراك الاجتماعي بعد الاحتلال الأمريكي أثر على البناء الاجتماعي، بين الباحث أن شريحة أغنياء الحرب كانت بالمرتبة الأولى، ثم ارتفاع المكانة الاجتماعية لشريحة الموظفين، ثم بروز الشريحة الدينية واحتلالها مراكز السلطة العليا، ومن خلال بيانات الدراسة تبين أن الأوضاع الاجتماعية لأفراد العينة متباينة، فقد توزعوا إلى ثلاثة مستويات هي (ضعيف، متوسط، عالي)، وكان المعيار الاقتصادي هو المعيار المعتمد لدى أفراد العينة لتقييم أوضاعهم الاجتماعية، إذ احتل المرتبة الأولى وبعده المعيار الاجتماعي ثم المهني فالثقافي فالسياسي.

أما بالنسبة للمحور السياسي فقد أظهرت نتائج الدراسة وجود حراك اجتماعي في الجانب السياسي للمجتمع، وتمثلت أبرز صور الحراك بالأحزاب السياسية أولاً ثم نوع السلطة ثانياً فضلاً عن الحراك في الأفراد والجماعات ثالثاً، وبينت النتائج كذلك ظهور مجموعة من الآثار الإيجابية داخل المجتمع بعد الاحتلال أبرزها حرية الإعلام ثم التعدد في الأحزاب وتداول السلطة وحرية الفكر وحرية الانتماء الحزبي (وقد عدّ الباحث هذه الآثار ضمن الجانب الإيجابي).

أما الآثار السلبية كما بيَّنها الباحث فتمثلت بفقدان الأمن، ثم تقسيم السلطة على أساس طائفي، ثم فقدان هيبة الدولة، وبعدها تعرض البلد لمخاطر التقسيم، فضلاً عن عدم وجود ثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسات الأمنية.

وأظهرت نتائج المحور الاقتصادي أن الحراك الاقتصادي يكمن في التحول الذي أصاب مهن ووظائف الكثيرين من أفراد المجتمع، وأن مهن المبحوثين قد تغيرت بسبب فقدان المهنة الأساسية أولاً، وبفعل تعلم مهنة جديدة ثانياً، أو بسبب الانتقال إلى مهنة أفضل ثالثاً وأخيراً.

وعبرَ أفراد العينة عن عدم رضاهم عن مهنتهم التي يزاولونها بسبب عدم كفاية الدخل أو أنها لا تتناسب مع مؤهلاتهم العلمية، ثم التعرض إلى ما منعه من الاستمرار في عمله القديم، وفقدانه لرأس المال الذي يضمن له التصرف والتحكم بعمله، وتباين أفراد العينة في تفضيلهم لمهن القطاع العام والقطاع الخاص قبل وبعد الاحتلال، وكان تفضيلهم لمهن القطاع الحكومي أعلى بعد فترة الاحتلال، وأوضح أغلب أفراد العينة إلى ضرورة عدم ارتباط تحديد مكانة الفرد الاجتماعية بمستواه الاقتصادي فقط، بل لا بد من تبرز مكانة الاجتماعية عن طريق الالتزام الديني والأخلاقي والتعليمي والسياسي.

أما فيما يخص نتائج الدراسة الخاصة بالمحور الثقافي تبين أن لوسائل الاتصال والانفتاح الإعلامي الذي شهده المجتمع بعد الاحتلال دور في إحداث الحراك الاجتماعي، وسبب ذلك كما أوضح أفراد العينة يعود إلى الاطلاع والانفتاح على ثقافات المجتمعات الأخرى، ثم سهولة وصول المعلومات والأخبار السياسية والعلمية فضلاً عن توسيع دائرة معارف أفراد المجتمع، وتبين كذلك اتساع دائرة الاندفاع إلى كسب التحصيل العلمي وكسب الشهادة العلمية بعد الاحتلال عما كان عليه قبل ذلك، وكان من أهم أسباب ذلك تحسن رواتب الموظفين وبغية من يبحث عن الدراسة الحصول على وظيفة، وارتفاع المكانة الاجتماعية لحملة الشهادات، وأخيراً البحث عن التحصيل العلمي من أجل مواكبة التطور.

وأشار (٩١%) من أفراد العينة إلى دور هجرة أفراد المجتمع بعد الاحتلال وبخاصة أصحاب الخبرات العلمية وأصحاب رؤوس الأموال في إحداث نوع من الحراك الاجتماعي في المجتمع.

وقد عمد الباحث في دراسته إلى وضع توصية واحدة فقط تقضي (بتوجيه الدراسات الاجتماعية تجاه الاستزادة والتوسع في دراسة ظاهرة الحراك الاجتماعي

والتراتبية الاجتماعية بشكل يغطي هذه الظاهرة لنتمكن من وضع معالجات وحلول لها، فترك مثل هذه المسائل المهمة بدون دراسة واهتمام ومعالجات يؤدي إلى إحداث تخلخل اجتماعي واقتصادي على مستوى الأفراد والجماعات يؤثر على النسيج الاجتماعي للمجتمع)، وتنتهي الدراسة بالمصادر والمراجع وملاحق الدراسة فضلاً عن الملخص باللغة الانكليزية.

# الحياة الاجتماعية في الموصل

١٨٢٤-١٩١٨ م

م. مرج مؤيد حسن

قامت الباحثة عروبة جميل محمود عثمان بتقديم أطروحتها الموسومة (الحياة الاجتماعية في الموصل ١٨٢٤ - ١٩١٨ م) لنيل شهادة دكتوراه فلسفة في التاريخ الحديث إلى مجلس كلية الآداب بجامعة الموصل عام ٢٠٠٦، وقد احتوت الرسالة على ٣٤٦ صفحة ضمت عدداً من الوثائق الخاصة بتلك الحقبة.

تكمن أهمية دراسة الحياة الاجتماعية في الموصل لتلك الفترة في قدرتها على إعطائنا صورة مختلفة عن طبيعة المجتمع الموصل ونشاطه أبان الفترة العثمانية، وهي حقبة زمنية اتسمت بسمات اجتماعية ما زال معظمها قائماً ضمن الأعراف والتقاليد والأنشطة الاجتماعية الشائعة بمدينة الموصل.

تناولت الدراسة التكوين العمراني في الموصل وتطوره، إذ بدأت بتحديد موقع الموصل الجغرافي وأهميتها الإدارية والعمرانية في العهد العثماني، وتطرق إلى أهمية المساجد والجوامع بوصفها معالم واضحة عبرت عن الشخصية الموصلية الإيمانية المحافظة، كما تناولت الدراسة كذلك واقع الحالة العمرانية للموصل من خلال البيت الموصل الذي يعد النواة الأساسية لتكوين النشاط الاجتماعي فضلاً عن الأزقة الشعبية والمقاهي والحمامات والأسواق والخانات التي تعد أمكنة فاعلة لممارسة الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

ومما ورد في الدراسة عن الحياة الاجتماعية في البيت الموصل أن هناك مرضعة تقوم بإرضاع الأطفال خصوصاً إذا كانت ربة البيت والتي تعرف بالخاتون لا يكفي حليبها لإرضاع طفلها، والعائلة الموصلية تحرص على استخدام مرضعة مشهود لها بالعفة والطهارة، إذ كانت المرضعة تأتي منذ الصباح وتبقى في الدار حتى المساء وتكافأ بإعطائها مقدارا معيناً من الطعام لها ولعائلتها هذا فضلاً عن إعطائها دخلاً شهرياً وإعانات مالية وزكاة الخ.

وقد قسمت الدراسة إلى فصول تناول الفصل الأول الفئات الاجتماعية في مدينة الموصل حسب تسلسل أدوارها، في مقدمتها الفئة الإدارية والسياسية العثمانية التي كانت

قراءات موصلية - العدد (٢٦) جمادى الأولى ١٤٣٤ هـ / نيسان ٢٠١٣ م

تمثل الإطار العام للإدارة العثمانية في الموصل، في حين مارست الفئة الدينية بوصفها تكويناً اجتماعياً فاعلاً أنشطة التوجيه والوعظ والتعليم الديني وتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية، أما الفئة الحضريّة المثقفة فكانت تمثل التجديد والتحديث والرغبة الجامحة في نقل المجتمع من حالة التخلف إلى حالة أفضل من التحضر المدني والوعي الثقافي، أما في الأطراف المتاخمة فقد كانت عشائر الموصل تمثل المجتمع القبلي هناك

وتناول الفصل الثاني التركيبة السكانية للموصل ودور الطوائف والمذاهب المختلفة من المسلمين والنصارى واليهود واليزيدية وانعكاسات وتأثير حركة التحديث والإصلاحات العثمانية عليهم، كما تناول الفصل القوميات في المدينة من العرب والتركمان والشبك والباجان والكاكائية والأكراد.

أما الفصل الثالث فقد تناول التنظيمات الاجتماعية والسياسية، إذ جرى التركيز على نقابة الأشراف (السادة) بوصفها مرجعية مهمة تمثل الواجهة الاجتماعية فضلاً عن دور الطرائق الصوفية التي نشطت في الموصل على المستويين الديني والاجتماعي إذ حظيت برعاية واهتمام من قبل الولاة العثمانيين، ومن أهم الطرائق الصوفية التي نشطت في مدينة الموصل الطريقة القادرية والطريقة الرفاعية والطريقة النقشبندية، وتناول الفصل كذلك الجمعيات والأحزاب السياسية والأوقاف والنوادي.

وخصص الفصل الرابع لدراسة المظاهر العامة للحياة الاجتماعية التي عكست واقع المجتمع الموصل والسمات المعيشية لشرائحه الاجتماعية موضحاً عادات الأسر الموصلية وعلاقاتها بوصفها إحدى الأسس الرصينة في البناء والتماسك الاجتماعي، كما ذكر الفصل المناسبات الدينية وألوان الطعام والملبس، أما المناسبات الرسمية فكانت تؤشر علاقة المجتمع الموصل بالإدارة العثمانية، إذ لم تقتصر احتفالات اهالي الموصل في الفترة العثمانية على الاحتفالات الدينية إذ كانوا يعبرون عن نشاطهم الاجتماعي عبر إسهامهم في المناسبات الرسمية ومنها مراسيم ذكرى جلوس السلطان عبد الحميد الثاني على كرسي السلطة العثمانية الذي يصادف ٣١ آب من كل عام، وكانت مراسيم الاحتفال في مدينة الموصل آنذاك تبدأ بتوزيع بطاقات الدعوة على أعيان مدينة الموصل ووجهائها وكبار موظفيها، وفي يوم الاحتمال يحضر الوالي شخصياً إلى مقر الولاية بصحبة قائد القوات النظامية العثمانية إلى جانب قائد قوات الاحتياط وكانوا يرتدون ملابسهم الرسمية، وهناك بعض الاحتفالات الرسمية ذات العلاقة بتطوير مدينة الموصل منها وضع الحجر الأساس لمشاريع مقترح إنجازها مثل مبنى السجن الجديد ومشروع إنشاء مخفر الشرطة

في الموصل، وقد احتفل اهالي الموصل في عام ١٩٠٥ عندما اصدر السلطان عبد الحميد الثاني قرارا باعفاء الأهالي من الديون المستحقة إذ شاعت الأفراح والارتياح والبهجة.

وأخيرا كان الفصل الخامس الذي اهتم بدراسة واقع الخدمات الاجتماعية في مدينة الموصل مثل الخدمات البلدية التي كانت واجهة إدارية وتنظيمية تشرف على النشاط الحرفي والمهني وغيره من النشاطات ذات الصلة بالمجتمع، أما الخدمات الصحية فأنها كانت ضئيلة ومحدودة، ولعل السباب الكامنة وراء ذلك سوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية على نحو عام، إذ بقيت الموصل بنظامها العمراني تشكو من مجاري المياه الثقيلة الظاهرة للعيان وانتشار أسواق اللحوم دون مراعاة الجوانب الصحية وما تبعها من اهمال اعمال التنظيف وترك فضلات الحيوانات التي يتم ذبحها مما هبى لانتشار الأمراض كالتييفويد والكوليرا وهي من الأمراض الوبائية التي أدت إلى تناقص اعداد السكان وتدهور أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية.

وفيما يخص التعليم كان هناك ما يعرف بالكتاتيب التي تعتمد على قيام شيخ يمتلك معلومات وافية عن الجوانب الشرعية فيقوم بتدريسها للتلاميذ، إذ يبدأ معهم بتعليم القراءة والكتابة تمهيدا لإعطائهم بعض المعلومات الدينية الإسلامية فضلا عن تعليمهم مسائل حسابية بسيطة ويعرف هذا الشيخ باسم الملا، وتطور نظام التعليم في مدينة الموصل خطوة أخرى تمثلت في إنشاء المدارس الدينية والتي كانت ملحقة بالمساجد والتي تبرع وجهاء المدينة في إنشاء عدد منها.

ومن بعض ما استخلصته الدراسة عن واقع الحياة الاجتماعية في الموصل أن الشخصية الموصلية امتازت بمميزات ايجابية استمدتها من الشريعة الإسلامية واحترامها للديانات الأخرى، ولعل الأعياد والمناسبات الدينية كانت شاهدا على التكاتف الاجتماعي الذي كان سائدا في تلك الفترة، وكانت مجالس الأسر والعوائل الموصلية أنموذجا للتفاعل والتماسك بين فئات المجتمع المختلفة في الموصل التي كانت تحرص على حضور تلك المجالس سواء الدينية أو الأدبية أو السياسية وكل حسب ثقافته واتجاهه وميوله، كما ولع المجتمع الموصل على المستوى الشعبي بالحكايات الشعبية والقصص التي تحمل هدفا اجتماعيا لتكون عبرة لمن اعتبر.

وعلى مستوى الفعاليات الاجتماعية فقد اتسم المجتمع الموصل بعلاقات أسرية محافظة تحكمها الشريعة الإسلامية، وكانت مكانة المرأة الموصلية تسير على وفق الرؤية المحافظة.



اعتمدت الباحثة في حصولها على المعلومات الواردة في هذه الدراسة على عدد من المصادر تمثلت بالوثائق غير المنشورة وفي مقدمتها الوثائق الخاصة بأرشيف رئاسة الوزراء باسطنبول المحفوظة مصوراتها بوزارة الإعلام في بغداد (مركز التوثيق الإعلامي) فضلا عن الوثائق العثمانية المصورة المحفوظة في أرشيف المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية ببغداد، إلى جانب الوثائق المحلية المتمثلة بسجلات الحجج والوقفات المحفوظة في مديرية أوقاف نينوى كذلك سجلات المحكمة الشرعية المحفوظة في دار الكتب والوثائق في بغداد، واخبرا وثائق عند أشخاص مهتمين بالشأن الموصل، وقد اعتمدت الباحثة كذلك على الوثائق المنشورة التركية والتي قامت بترجمتها إلى العربية، وكان للسالنامات الصادرة عن الدولة العثمانية نصيبا من المصادر التي اعتمدت عليها الباحثة وهي عبارة عن كتب رسمية كانت تتضمن تعليمات بإدارة ولاية الموصل في العهد العثماني.

وقد فادت الدراسة من المخطوطات ذات العلاقة بالموضوع والمحفوظة في دار المخطوطات ببغداد، فضلا عن اعتماد الباحثة على العديد من الكتب العربية والمعربة التي قدمت معلومات وافرة عن الحياة الاجتماعية في الموصل في تلك المرحلة التاريخية، واهم هذه المصادر كتاب عباس العزاوي (تاريخ العراق بين احتلالين، ج ٧، ج ٨)، وكتاب احمد الصوفي (خطط الموصل)، كذلك اعتمدت الباحثة على الاطاريح والرسائل الجامعية التي اهتمت بنفس الموضوع، وأخيرا تأتي المقابلات نوعا آخر من المصادر اعتمدت عليها الباحثة والتي أغنت الدراسة بالعديد من الأفكار والتحليلات الخاصة بوقائع المجتمع الموصل في العهد العثماني وخصوصا ما يتعلق منها بالنشاطات الاجتماعية والأدبية والسياسية فضلا عن المعلومات المتعلقة بالنشاط الديني والعلمي الذي كان سائدا في المدينة آنذاك.